المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/01/2015

Filmoteca de Cataluña mostrará el nuevo cine marroquí del 13 al 29 de enero

Barcelona, 5 ene (EFE).- La Filmoteca de Cataluña mostrará del 13 al 29 de enero el nuevo cine marroquí en el ciclo "Después de Tánger. Marruecos hoy", que tiene por objetivo romper los estereotipos y dar a conocer el cine del país magrebí surgido a finales de los años noventa.

"Son películas con una estética marcada por un realismo brutal, que convierte las asimetrías sociales, culturales, políticas en temas de reflexión ética", explica El Arbi El Harti, director del ciclo e impulsor de la programación junto con el escritor y periodista catalán David Castillo.

Las proyecciones se acompañarán de debates y talleres, los días 15 y 16 de enero, en los que participarán los cineastas Narjiss Nejjar, Nour-Eddine Lakhamari, Leila Kilani, Faouzi Bensaidi y la actriz Morjana Alaoui.

Junto a ellos participarán, entre otros, Esteve Riambau, Enric Alberich, Martí Sans, Imma Merino, los escritores David Castillo y Saïd El Kadaoui Moussaoui, la coreógrafa Maria Pagés y el actor Mohamed Hafi, que presentaran las películas, acompañados por Driss El Yazami, presidente del Consejo Nacional de derechos Humanos, y Sarim Fassi Fihri, director del Centro cinematográfico marroquí.

Las películas programadas son "Los ojos secos", de Narjiss Nejjar; "Nuestros lugares prohibidos", de Leila Kilani; "Zero", de Nour-Edine Lkhamari; "Mi tierra", de Nabil Ayouch; o "Los pioneros del desconocido", de Hassan Kher.

También se exhibirán "En Casablanca los ángeles no vuelan", de Mohamed Asli; "Muerte en venta", de Faouzi Bensaïd; "Rock the Casbah", de Leila Marrakchi; "Amal", de Ali Benkirane; "Una vida corta", de Adil Fadili; "Margelle", de Omar Mouldouira; "La mano Izquierda", de Fadil Chouika; y "Mokhtar", de Halima Ouadiri..

Leer más: http://www.lavanguardia.com/cultura/20150105/54423033978/filmoteca-de-cataluna-mostrara-el-nuevo-cine-marroqui-del-13-al-29-de-enero.html#ixzz3O8bKks00
Síguenos en: https://twitter.com/@LaVanguardia | http://facebook.com/LaVanguardia

http://www.lavanguardia.com/cultura/20150105/54423033978/filmoteca-de-cataluna-mostrara-el-nuevo-cine-marroqui-del-13-al-29-de-enero.html

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

تنظيم دورة تكوينية في مجال ثقافة حقوق الإنسان لفائدة الأندية الحقوقية بالرشيدية

7/10901

استفادت نحو 60 مؤطرة بالأندية الحقوقية بمختلف المؤسسات التعليمية بنيابة الرشيدية، مؤخرا، من دورة تكوينية في مجال ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين.

وتندرج هذه الدورة التكوينية، التي نظمت بدعم من المجلس الوطني لحقوق الانسان على مدى يومين بالفرع الاقليمي للمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة بين النيابة الاقليمية لوزارة التربية الوطنية واللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرشيدية ورزازات، والتي من بين أهدافها النهوض بحقوق الانسان وتعزيزها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين من خلال وضع وإنجاز وتتبع وتقويم انشطة مشتركة، وكذا تعزيز إشعاع المؤسسة وانفتاحها على محيطها.

وتوخت هذه الدورة، التي اختير لها شعار "اندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان آلية أساسية لتكريس المساواة بين الجنسين بالوسط المدرسي"، تطوير وتقوية كفايات وقدرات المنشطين وتعزيز تأطير المؤسسات التعليمية في مجال التربية على المواطنة وحقوق الانسان في أفق تحفيز المتعلمين على الاسهام في بلورة المعاني السامية للمسؤولية والانضباط وروح التعاون والتضامن من خلال إرساء أسس التفاهم واحترام الاختلاف ونبذ العنف.

وفي كلمة بالمناسبة، نوه نائب الوزارة عبد الرزاق غزاوي بالمجهودات التي ما فتئت تقوم بها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرشيدية ورزازات من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الانسان بالفضاء المدرسي عبر دعمها المتواصل لمختلف الأنشطة الحقوقية وحضورها المستمر في المحطات والمناسبات التربوية، ودعا المشاركات في هذه الدورة إلى الترشيح بكثافة لشغل مختلف مناصب المسؤولية بالقطاع من أجل تعزيز حكامة المنظومة التربوية ودور المرأة في القطاع من خلال مساهمتها في الفعل والقرار التربوي.

وأضاف أنه من هذا المنطلق تأتي هذه الدورة التكوينية التي تروم مأسسة المساواة بين الجنسين من خلال إدماج مقاربة النوع في المنظومة التربوية، علاوة على ترسيخ قيم المساواة بين الذكور والإناث وذلك من خلال وضع مخططات عمل تستهدف تبني مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، انطلاقا من الاندية التربوية باعتبارها المشتل الطبيعي لغرس القيم في أوساط الناشئة، والمجال الذي يمكن من خلاله القضاء على جميع الصور النمطية واستئصال الأفكار والمفاهيم السلبية بالوسط المدرسي.

وفي السياق ذاته، ذكر ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرشيدية ورزازات السيد لحسن ايت لفقيه، في كلمة القاها نيابة عن رئيسة اللجنة الجهوية، بالمحطات السابقة التي تم التنسيق من خلالها مع النيابة الاقليمية لتنفيذ برامج حقوقية، خاصة في مجال جبر الضرر الجماعي وضمنه الحفظ الايجابي للذاكرة، مؤكدا أن هذه الدورة التكوينية تاتي في إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان في عمل اندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

وأضاف أن العمل الحقوقي لا يندرج في الحماية وحدها بل في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشرها على نطاق واسع، خاصة وأن هناك مجالات حقوقية أخرى كمشاكل التعدد الثقافي وتمدرس الرحل والحقوق اللغوية والثقافية.

ومن بين المحاور الاساسية التي ارتكزت عليها هذه الدورة التكوينية خلال اليوم الأول "الشرعة الدولية لحقوق الانسان واتفاقية سيداو" و"النوع الاجتماعي" و"الحركة النسائية المغربية من المناصفة الى المساواة"، في حين خصص اليوم الثاني لمحاور تقنية بيداغوجية همت "مرجعيات تاطير اندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان" و"مقاربة التثقيف بالنظير" إضافة الى "تقنيات وآليات التنشيط والتواصل وتدبير اجتماعات النادي".

كما تم تنظيم ورشات موضوعاتية، اعتمدت مقاربة حقوقية وتربوية في فتح وتعميق النقاش، حيث تميزت مداخلات المشاركات بالجدية وبحمولتها القيمة ساهمت بشكل قوي في انجاح هاته الدورة التكوينية.

تساؤلات حول الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة بعد تقرير اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان - خريبكة

9/9/16

يتساءل عدد من متتبعي الشأن الصحي بالمدينة في تصريحات متعددة عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة بعد أن خرجت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال - خريبكة بمجموعة من التوصيات بعد تقديمها يوم الجمعة المنصرم لتقرير موضوعاتي حول واقع الخدمات الصحية بالمستشفى الجهوي بني ملال ،من بينها:ضرورة و استعجالية تدخل كل الفاعلين، مؤسساتيين و غير مؤسساتيين[مؤسسات،منتخبين،إعلا م،مجتمع مدني...] للنهوض بالواقع الصحي بالجهة ،ترافع الفاعلين الجهويين لإحداث كلية الطب بالجهة من أجل سد الخصاص الكبير من الأطر الطبية و رفع مستوى التوفر منها ،أهمية دور الإعلام و المجتمع المدني في التحسيس خاصة بالنسبة لـ:-ضرورة احترام التسلسل العلاجي-التعريف بنظام راميد لتجاوز حالات الاحتقان التي يخلقها سوء فهم هذا النظام، من طرف كثير من المرتفقين-تخليق الممارسة في قطاع الصحة محليا و مناهضة كل الممارسات الخارجة عن القانون،ضرورة التواصل بين الإدارة الصحية و مختلف العاملين بالقطاع و بين هؤلاء و مكونات المجتمع المدني و خاصة الجمعيات العاملة في المجال[محاربة داء السيدا،السكري،الأمهات العازبات...] و إشراكها عبر تنظيم لقاءات وشراكات-توفير الدعم العمومي للجمعيات العاملة في القطاع،تبني المقاربة الحقوقية في التعامل مع مختلف المرتفقين و المرتفقات بدون وصم أو تمييز،اعتماد الشفافية و الحكامة الجيدة في تدبير الصفقات العمومية التي تخص قطاع الصحة بالجهة،تأهيل المستشفيات الإقليمية المتوصفات لتخفيف الاكتظاظ بالمستشفى الجهوي،تأهيل مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية بالعالم القروي من حيث التجهيزات،تعزيز التدبير المعلوماتي للمستشفى، خاصة وضع شبكة معلوماتية داخلية،مراعاة الخصاص على مستوى الجهة عند تعيين الأطباء الجدد خاصة، وباقي الموظفين بقطاع الصحة بشكل عام،تعزيز الموارد البشرية ذات العلاقة بالخدمات الصحية الأساسية، خاصة والأطر ذات علاقة بصحة الأم والطفل،توفير الأمن داخل المرافق الصحية حماية للأطر و المرتفقين- تفعيل هيئات التدبير الخاصة بالمستشفى ونخص بالذكر: مجلس الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة، لجنة محاربة التعفنات المكتسبة بالمستشفى مجلس المرضين والممرضات،إحداث لجنة تدبير المركب الجراحي،مراعاة خصوصيات المرأة على مستوى البناءات بتخصيص قاعات استراحة ومرافق صحية (WC) خاصة بالنساء،التسريع ببناء مستودع للموتى بتوفر على تجهيزات مناسبة و النظر في تدبير هذا المرفق من طرف المجلس البلدي، توفير آلة لحرق المنتوجات و النفايات الطبية

توفير الشروط الذاتية المادية و البشرية لإنجاح RAMED محليا. وللإشارة فقد أكدت نفس المصادر أن هناك مجموعة من التوصيات التي خرجت بها اللجنة الجهوية حماية للصحة العامة و سلامة البيئة،تأهيل الموارد البشرية و ذلك بوضع برنامج للتكوين و التكوين المستمر قصد مواكبة كافة الأطر للمستجدات التي يعرفها الحقل الصحي،

لا تقبل التأجيل حفاظا على حق المواطن في الصحة و الرعاية، مؤكدين أن إصلاح مجموعة من الاختلالات التي رصدها التقرير بكل مصالح المركز الاستشفائي، من بينها مصلحة الإنعاش و مصلحة البيولوجيا الطبية التي لا تتوفر على بعض التحاليل المتخصصة، حيث يتطلب من المرضى القيام بها خارج المؤسسة الاستشفائية و كذا بضيق التقرير ذاته غياب لبروتوكسيد الأزوت في جميع قاعات المركب الجراحي ، إضافة إلى الأعطاب التي يعرفها الأكسيجين و نظام التنفس و نقص في خدمات التعقيم، كما سجل نفس المصدر النقص الكبير في التجهيزات الخاصة بالعمليات الجراحية بجميع الأقسام، كما سجل كذلك النقص الحاد في تنظيم الدورات التكوينية و النقص الحاد في الأطر الطبية بمختلف مستوياتها، كما سجل التقرير كذلك الخصاص الكبير من حيث التجهيزات الطبية كاسكانير و تجهيزات أخرى، و النقص الحاد في مصلحة الولادة من حيث الموارد البشرية، حيث يبلغ معدل الولادات اسبوعيا بهذه المصلحة حوالي 231 ولادة ، منها 210 طبيعية و 21 قيصرية ،،،،،، كل هذه الاختلالات تفرض على الجهات المعنية التدخل العاجل لإصلاح ما يمكن إصلاحه.

عبد السلام بورقية

Le cinéma marocain contemporain à l'honneur du 13 au 23 janvier à Barcelone

La filmothèque de la ville catalane de Barcelone abritera, du 13 au 23 janvier courant, un cycle de cinéma contemporain marocain sous le thème "Après Tanger. Le Maroc d'aujourd'hui", indiquent les organisateurs de cette manifestation.

Initié par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et l'Association Art et dignité en action (ARTEDEA), en collaboration avec l'Ambassade du Maroc en Espagne et le Centre cinématographique marocain (CCM), ce cycle vise à éliminer les stéréotypes et à faire connaître la nouvelle tendance du 7ème art marocain apparue à la fin des années 90 et son engagement en faveur des droits de l'homme.

Une quinzaine de films contemporains marocains seront ainsi projetés dans le cadre de cette manifestation culturelle qui a également pour principal objectif de jeter la lumière sur l'évolution et l'actualité cinématographique au Maroc, ainsi que sur les grands changements enregistrés, depuis plus d'une décennie, dans le cinéma marocain.

Le programme de cette manifestation propose des projections cinématographiques, ainsi que des débats sur l'évolution et les défis du cinéma marocain, animés par des réalisateurs et professionnels marocains et espagnols.

"Nos lieux interdits" de Leila Kilani, "Zéro" de Nour-Edine Lakhamari, "My Land" de Nabil Ayouch, "Les héros de l'inconnu" de Hassan Kher, "A Casablanca, les anges ne volent pas" de Mohamed Asli, "Mort à vendre" de Faouzi Bensaïd, "Rock the Casbah" de Leila Marrakchi, "Amal" de Ali Benkirane, "Courte vie" de Adil Fadili, "Margelle" de Omar Mouldouira, "La main gauche" de Fadil Chouika et "Mokhtar" de Halima Ouadiri, sont autant de films qui seront projetés dans le cadre de ce rendez-vous culturel.

http://www.atlasinfo.fr/Le-cinema-marocain-contemporain-a-l-honneur-du-13-au-23-janvier-a-Barcelone_a58318.html

Travail domestique : 16 ans serait l'âge retenu par la Chambre des conseillers.

C'est aujourd'hui, 6 janvier, que la Commission de la justice et des droits de l'homme à la Chambre des conseillers livre sa copie finale sur le travail domestique. Selon nos sources, tout indique que c'est l'âge de 16 ans, et non pas 18 ans, qui est retenu pour l'accès au travail domestique
La bataille sur l'âge que devraient avoir les employés de maison pour être recrutés comme travailleurs domestiques ne sera certainement pas close avec l'adoption par la Chambre des conseillers du projet de loi 19-12 sur le travail domestique.

Plusieurs composantes de la Chambre des conseillers sont pour 18 ans
Cette dernière mettra sa dernière main sur ce projet, vieux de plus de huit ans, ce mardi 6 janvier, et tout indique que les membres de cette commission s'acheminеront vers l'adoption d'un texte qui fixera l'âge du travail domestique à 16 ans et non pas 18 ans. Selon les informations du Collectif associatif pour «l'éradication du travail des petites bonnes» et de l'association INSAF, c'est l'âge de 16 ans qui sera retenu par la majorité des membres de cette commission, au lieu de 18 ans "pourtant porté par plusieurs composantes de la chambre des conseillers", indique un communiqué émanant de cette dernière. "Nous avons mené une mobilisation constante pour que l'âge de 18 ans soit retenu dans ce texte, conformément aux normes internationales en la matière, mais c'est, hélas, l'âge de 16 ans qui sera sûrement choisi en dernier ressort. Mais la bataille ne fléchira pas, pour l'âge, mais aussi pour une vraie stratégie de lutte contre le travail des petites filles dans les maisons", martèle Omar Saadoune, chargé au sein de l'association INSAF de la section « Lutte contre le travail des petites filles ». A cause du conservatisme et des travers de la politique politicienne, ajoute un M. El Kindy, des filles mineures, risquent de continuer à faire les "petites bonnes", les "boniches", les "servantes", les "domestiques", la "chaire à plaisirs".

Au fait, la bataille n'est pas axée uniquement sur la question de l'âge, mais aussi sur la protection des fillettes extraites du travail domestique, leur prise en charge médicale et psychologique et leur réinsertion en famille et à l'école. Et, troisième volet de cette bataille, l'implication coordonnée des départements ministériels dans l'éradication de cette pratique sociale indigne qu'est le travail dans les maisons des «petites bonnes».

Une stratégie de protection est aussi nécessaire
Que cet âge soit fixé à 16 ou à 18 ans, estime un conseiller au sein de cette commission, le problème épineux reste la mise en pratique de cette loi une fois votée. La société marocaine, s'interroge-t-il, "est-elle assez mûre pour digérer une loi qui garantirait un SMIG et la déclaration à la CNSS à un employé de maison, qu'il soit jardinier, gardien, femme de ménage, chauffeur ou cuisinier ?» Conservatrice ou pas, la société marocaine devra protéger ses petites filles. C'est le sens de l'avis rendu en la matière par le Conseil National des droits de l'homme (CNDH), saisi dans cette affaire par la Chambre des conseillers, avis rendu au mois de novembre 2013. Se référant à la Convention internationale des droits des enfants, le Conseil a considéré que les conditions dans lesquelles s'exerce le travail domestique, au moins dans le contexte marocain, "sont susceptibles de nuire à la santé, à la sécurité ou à la moralité de l'enfant», et de recommander, en conséquence, de fixer l'âge minimum d'admission au travail domestique à 18 ans.

http://www.dimabladna.ma/index.php?option=com_flexicontent&view=items&id=11448

Le festival international méditerranéen sur les rails

La 21e édition se tiendra du 28 mars au 4 avril prochains. Le 31 janvier est le dernier délai pour recevoir les candidatures.

CinemaLa 21e édition du Festival international du cinéma méditerranéen de Tétouan est désormais sur les rails. Sa fondation organisatrice vient d'annoncer la date de son déroulement, elle aura lieu du 28 mars au 4 avril prochains dans son lieu habituel, en l'occurrence, la grande salle du cinéma Avenida. Durant une semaine, les passionnés du septième art seront en grand rendez-vous avec une soixantaine de films récents en provenance des quatre coins de la Méditerranée. Au menu, des films syriens, libanais, palestiniens, marocains, tunisiens, algériens, français, espagnols et italiens abordant des problématiques variées articulées autour de thèmes liés à la Méditerranée comme l'occupation et l'exil, les droits humains et les questions de l'identité et de la différence.Les inscriptions sont d'ores et déjà ouvertes. Le comité d'organisation vient de fixer le 31 janvier comme date ultime pour recevoir les demandes de participation. Les films présélectionnés seront projetés dans trois catégories, le long-métrage, le court-métrage et le documentaire. L'ensemble sera en lice pour remporter un total de 12 prix. Comme chaque année, toutes les projections seront suivies de débats. À ce sujet, une table ronde intitulée : «Les problèmes de la production au Maroc» sera organisée en partenariat avec le Conseil national des droits de l'homme et sa commission régionale à laquelle sont invités cinéastes, écrivains et acteurs de la société civile. Des tables rondes mais aussi des colloques. En effet, un colloque international sur le thème : «Le cinéma et les médias audiovisuels» sera organisé. Une façon, selon les organisateurs d'interroger le rapport parfois houleux entre les médias audiovisuels et le cinéma en Méditerranée. Enfin et durant ce programme, des hommages seront rendus à quatre figures du cinéma méditerranéen, dont la direction du festival n'a pas encore décliné les identités.

http://www.leseco.ma/culture/25028-le-festival-international-mediterraneen-sur-les-rails